مجلس النواب
--النواب غير المنتسبين

الرباط في : 9/4/2025

الرقم :21067

إلى السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات

تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : كتابي

سؤال

المسؤولية التقصيرية لوزارة التشغيل في استهداف قاعدة بيانات للأجراء والموظفين في الوزارة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

تعد حماية المعطيات الشخصية للمواطنات والمواطنين من صميم الالتزامات الدستورية والمسؤوليات الأخلاقية للدولة، ومكوناً أساسياً من مكونات السيادة الوطنية في العصر الرقمي . غير أن توالي الهجمات السيبرانية التي استهدفت عدداً من المواقع الحكومية الحساسة، وعلى رأسها موقعي وزارة التشغيل والضمان الاجتماعي، يكشف عن هشاشة مقلقة في منظومتنا الرقمية، ويطرح علامات استفهام كبرى حول جاهزية مؤسساتنا لمواجهة التهديدات الإلكترونية المتنامية .
هذا الاختراق هو مؤشر على وجود ثغرات بنيوية في أنظمة الحماية، ويعكس غياب رؤية استراتيجية لدى الجهات المعنية بتدبير هذا الورش الحيوي . فمن غير المقبول أن تظل معطيات حساسة مرتبطة بالمواطنين والموظفين عرضة للتسريب، في وقت يُفترض فيه أن تكون هذه المعطيات في مأمن، خاصة داخل مؤسسات رسمية تتمتع بإمكانيات تقنية ومالية مهمة .

المقلق أكثر، أن هذا الاختراق حدث في غياب تواصل رسمي واضح يطمئن الرأي العام، ويشرح ملابسات الواقعة وتداعياتها . فهل أصبحت حماية الأمن الرقمي للمواطنين قضية ثانوية؟ وهل يُعقل أن يستمر

الانشغال بالشأن الإعلامي والشخصي لبعض المسؤولين، على حساب الملفات الاستراتيجية التي تمس جوهر الثقة بين المواطن والمؤسسات؟

إن ما حدث يقتضي تحركاً عاجلاً ومسؤولاً على عدة مستويات :

1 . الرفع من كفاءة البنيات المعلوماتية للمؤسسات الحكومية، عبر تحديث الأنظمة الأمنية واعتماد بروتوكولات حماية صارمة؛

2 . فتح تحقيق نزيه لتحديد المسؤوليات الإدارية والتقنية وراء هذا الاختراق، ومساءلة المتورطين في أي تقصير؛

3 . تفعيل المتابعة القضائية والدولية لملاحقة الجهات التي تقف وراء

هذه الاعتداءات، باعتبارها جرائم عابرة للحدود تمس بالأمن الرقمي .

وعليه، نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات الفورية التي تعتزمون اتخاذها لتعزيز الأمن السيبراني داخل الوزارة، وضمان عدم تكرار مثل هذه الحوادث مستقبلاً، حمايةً لخصوصية المواطنين وصوناً لثقتهم في الإدارة الرقمية .

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و
الاحترام .

فاطمة الكامني